مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد08،العدد01- مارس 2021

OEB Univ. Publish.

الإستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية في السودان – الميزات والإمكانيات

Investing In The Agricultural Sector In The Northern State - Advantages And Capabilities

د .أسامة معاوية بخيت حسين [1*]

[1*] كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة دنقلا osamama666@gmail.com

تاريخ التسليم: 2020/10/31، تاريخ المراجعة: 2020/11/20، تاريخ القبول:2020/12/10

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الميزات والإمكانيات التي تتمتع بها الولاية الشمالية في مجال الإستثمار الزراعي ومعرفة ما تساهم به الإستثمارات الزراعية في التنمية بالولاية، وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقام ببناء إستبانة وزعت على عينة عشوائية من الإدارات التابعة لوزارتي الإستثمار والزراعة بالولاية وتوصلت الدراسة إلى أن الولاية تتمتع بميزات وإمكانات هائلة في مجال الإستثمار الزراعي وأنها تساهم مساهمة حقيقية في تنمية إقتصاد الولاية من خلال توفيرها للمحاصيل الإستراتيجية الغذائية والنقدية وحلها لمشكلة البطالة، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي وحل المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية الإستثمار في القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية :الإستثمار، القطاع الزراعي، الميزات، الإمكانيات.

Abstract

The study aimed to identify the advantages and capabilities that the northern state enjoys in the field of agricultural investment and to know what agricultural investments contribute to the development of the state. To reach this goal, the researcher used the descriptive and analytical approach. It has enormous advantages and capabilities in the field of agricultural investment, and it makes a real contribution to the development of the state by providing food and cash strategic crops and solving the problem of unemployment. The study recommended an increase in investments directed to the agricultural sector and solving the problems and obstacles facing the investment process in the agricultural sector.

Key words: investment - agricultural sector - advantages - potential

*المؤلف المراسل: أسامة معاوية بخيت حسين osamama666@gmail.com

.المقدمة

تعتبر الولاية الشمالية من الولايات الزراعية في البلاد وتقدر المساحة الصالحة للزراعة فيها بحوالي 14 مليون فدان وتمتاز بمقومات زراعية هائلة حيث يجري فيها نهر النيل من أقصاها إلى أدناها وبها كميات كبيرة من المياه الجوفية بالإضافة إلى التنوع في المناخ الذي يساعد علي إنجاح المحاصيل الزراعية المختلفة علي رأسها القمح السلعة الإستراتيجية في العالم .وبها كثير من الإستثمارات الزراعية الناجحة من الدول العربية والإستثمارات المحلية كما يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد بالولاية ويعمل به ما يقارب ال 80% من سكان المنطقة وجاءت هذه الدراسة لتعكس لنا الإمكانات التي تتميز بها الولاية الشمالية في مجال الإستثمار الزراعي وتوضح ما تساهم به الإستثمارات الزراعية في التنمية بالولاية .

2.1 مشكلة الدراسة

تتمتع الولاية الشمالية بميزات إستثمارية هائلة في مجال القطاع الزراعي فهي تمتلك المياه الوفيرة والأراضى الزراعية الخصبة الواسعة والمناخ الملائم لزراعة المحاصيل الإستراتيجية الغذائية والنقدية لذا جاءت هذه الدراسة لتقف على حجم هذه الإستثمارات ومعرفة مدى مساهمتها في التنمية بالولاية الشمالية.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الأتي:

/1التعرف على الميزات والإمكانيات التي تتمتع بها الولاية الشمالية في مجال الإستثمار الزراعي

/2معرفة ما تساهم به الإستثمارات الزراعية بالولاية الشمالية في إقتصادها

/3الوقوف على المشاريع الزراعية الإستثمارية المنفذة بالولاية ومردودها الإقتصادي

/4حث المسئولين على حل المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية الإستثمار في القطاع الزراعي.

4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

/1أهمية الإستثمار في القطاع الزراعي بالمنطقة المبحوثة إذ يعد القطاع الزراعي هو القطاع الأول والذي يعتمد عليه غالبية السكان في المنطقة المبحوثة.

/2حيوية الموضوع فهو يدرس الإستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية والتي تنتج مجموعة من المحاصيل الإستراتيجية الغذائية والنقدية لأهل السودان.

/3إثراء المكتبات السودانية بالجديد والمفيد في هذا المضمار.

5.1 فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تسعى هذه الدراسة لإختبار الفرضيتان التاليتين:

– توفير الإمكانات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية ساهم في تنمية الولاية الشمالية.

– يساهم الاستثمار في القطاع الزراعي في التنمية بالولاية الشمالية .

6.1 منهجية الدراسة

إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الإعتماد على المصادر التالية:

المصادر الأولية :من خلال بناء قائمة إستبانة متناسبة مع الدراسات السابقة وتخدم محاور الدراسة حيث تم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة وإختبار المحاور عملياً من خلال التحليل الإحصائي.

المصادر الثانوية :تم بناء الجانب النظري من خلال الإعتماد على الكتب والمراجع والدوريات المختلفة والدراسات السابقة.

2. الدراسات السابقة

1.2 دراسة عبد العزيز، دور الاستثمار في التنمية في السودان(2004)

هدفت الدراسة لتوضيح دور الإستثمار في التنمية بولاية سنار، وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات للمشاريع الإستثمارية القائمة بولاية سنار وتوصل الباحث إلى أن هناك مشاكل تواجه عملية الإستثمار بالولاية متمثلة في القوانين التي تحكم الإستثمار والتخطيط والتمويل مما أضعف من عملية الإستثمار بالولاية وقد أوصت الدراسة بضرورة النظر في القوانين التي تحكم الإستثمار وعمل خارطة إستثمارية للولاية إلى جانب توفير التمويل من البنوك المحلية .

2.2 **دراسة مي، دالة الاستثمار علي النمو الاقتصادي في السودان(2008)**

هدفت الدراسة كسابقتها بتوضيح دور الإستثمار في تحقيق النمو الإقتصادي في السودان من خلال دالة للإستثمار، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار يعتبر محددا أساسيا للنمو الإقتصادي وأن توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي يؤدي الي تحسين المناخ العام للاستثمار كما أن كفاءة الإطار المؤسسي يعتبر من العوامل الحاسمة في تحسين بيئة الاستثمار، وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين البنيات التحتية التي تساعد على تشجيع الإستثمار وإشراك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في تمويل وتنفيذ العمليات الإستثمارية والعمل علي استقرار السياسات المالية والنقدية بما يحسن من أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية التى تحسين المناخ العام للاستثمار في السودان.

3.2 **دراسة ميرفت، معوقات الاستثمار المحلي المباشر في الولاية الشمالية (2012)**

هدفت الدراسة إلى توضيح أهم المشاكل التي تواجه العملية الإستثمارية بالولاية الشمالية وللوصول لهذا الهدف إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل إستبانة إعدت لهذا الغرض وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك كثير من المشاكل التي تواجه العمليات الإستثمارية بالولاية من أهمها أن دراسات الجدوى الاقتصادية المعدة للاستثمار بالولاية تفتقر للجودة والكفاءة، وأن إجراءات الاستثمار المتبعة بالولاية غير مرنة .وأن هناك تداخل في الاختصاصات بين وزارة الاستثمار والجهات ذات الصلة.وقد اوصت الدراسة بضرور الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية لتكون ذات منهجية علمية واضحة، وتبسيط الإجراءات الاستثمارية بالولاية الشمالية .والعمل على الاستفادة من الخارطة الاستثمارية الموجودة في الولاية وتفعيلها.

4.2 الإتفاق والإختلاف مع الدراسات السابقة

إتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في أن السودان يتمتع بميزات إستثمارية تجعله جاذب للإستثمار إلا أن هناك الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك متمثلة في المشاكل التشريعية والسياسية والإقتصادية وإختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها للإستثمار الزراعي بالولاية الشمالية بينما تناولت الدراسات السابقة العمليات الإستثمارية في كل القطاعات المكونة للإقتصاد) الزراعة والصناعة والخدمات.(

0.3 الإطار النظري

1.3 مفهوم الاستثمار

2.3 الاستثمار لغة:

جاء في لسان العرب أن الاستثمار مأخوذ من ثمر وثمر ماله نماه .ويقال ثمر الله مالك أي كثرة والعقل المثمر هو عقل المؤمن والعقل العقيم هو عقل الكافر) .منصور الأنصاري، دت (فالاستثمار مشتق من الثمر يعني حمل الشجر وأنواع المال والولد ثمرة الفؤاد .والثمر أنواع المال،التمر، الذهب والفضة والمثال المثمر وثمر ماله أي نماه والثمر كثرة المال المستفاد ويقال لكل نفع يصدر عن شيء ثمرته واستثمار مصدر الفعل استثمر والدال علي الطلب أي إن الاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمره هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو علي مدي الزمن . (مشهور، دت)

3.3 الاستثمار اصطلاحاً :

يأخذ تعريف الاستثمار اتجاهات مختلفة باختلاف وجهات النظر إليه أن الاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول علي الإرباح ولا يتم ذلك عادة إلا بتضحية شيء مقابل شيء يتم

الحصول عليه فيما بعد كقيمه حالية مقابل قيمه مستقبليه أو كاستهلاك حالي مقابل استهلاك مستقبلي .(عوض،1988 م)

الاستثمار هو الإضافة الجديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بهدف زيادة الإنتاج في الفترات التالية أو يعرف علي إنه عمليه يتم من خلالها تنميه رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية للمشروع أو المجتمع سواء بالكشف علي الثروات الطبيعية واستغلال المتاح منها استغلال امثل أو بتكوين السلع الإنتاجية والتي تساهم في إشباع الحاجات بطريقة مباشره أو غير مباشرة . (حسين، دت)

4.3 التعريف الحديث للاستثمار:

الاستثمار هو مجموعة التوظيفات التي من شانها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية لرأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجه تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل اكبر من خلال الحصول علي تدفقات ماليه مستقبلية ووضع الاعتبار لعنصر العائد والمخاطر .(صيام،1997 م)

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون في شكل مادي ملموس أو على شكل غير ملموس فلو حاولنا أن ننظر إلى الموجودات المالية سواء لدي الإفراد أو الأسر أو المشروعات لوجدنا أنها تتكون من موجودات ماديه وموجودات غير) مالية (غير مادية مثل الأرض– البنيات التحتية– المنشآت السلع المستثمرة وموجودات مادية مثل النقود الودائع تحت الطلب– الودائع لأجل – السندات – الأسهم (وعليه فان أي عملية لتوظيف الأموال سواء كانت موجودات مالية أو غير ماليه تعتبر استثمار .

الاستثمار في الإدارة المالية والمحاسبية : عادة ينظر إلى الاستثمار من قبل رجال الإدارة على إنه اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعني هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع، وهناك من يعرف الاستثمار علي أنه التعامل بالأموال للحصول علي الإرباح وذلك بالتخلي عنها لفترة زمنية معينة بقصد الحصول علي تدفقات ماليه مستقبليه تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة ويعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل .أما في المحاسبة تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشاة أو المشتراه من طرف المؤسسة الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستقلال بحسب العمر الإنتاجي لها(.عبد الغفار،1992 م)

5.3 أهداف الاستثمار:

للاستثمار أهداف متوقعة نجملها في (أحمد،1999 م)

– الأهداف الاقتصادية وتتمثل في زيادة الدخل القومي وذلك من خلال زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج.

–زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف للقوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها .

– تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعي المشروع لتحقيقه كعائد علي رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.

–زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة .

– القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.

– زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجه المواطنين وكذلك للحد من الواردات والعمل علي زيادة قدرة الدولة على التصدير وتحسين ميزان المدفوعات .

– تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي .

– تقوية بنية الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة .

– توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

6.3 المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

يقوم القرار الاستثماري الناجح على ثلاثة مقومات أساسية وهي:

– تبنى إستراتيجية ملائمة للاستثمار.

– الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار.

–مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

تختلف إستراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية والتي تختلف وفق ميلهم تجاه العناصر الأساسية الثلاثة التالية:

– الربحية.

–السيولة.

– الأمان.

7.3 مزايا وإمكانات الاستثمار الزراعي بالولاية الشمالية

8.3 الميزات الجاذبة للاستثمار الزراعي بالولاية:

–الأراضي الشاسعة والمنبسطة والتي في اغلبها تمتاز بالخصوبة العالية وخلوها من الموانع الطبيعية والملوحة والغلوية وغنية بالعناصر الغذائية وتتجدد بعض الأراضي سنويا مع فيضان النيل حيث يشقها نهر النيل من أقصاها إلي أدناها وتتربع الولاية على الحوض النوبي الذي تتميز مياهه بالعذوبة وخلوها من الأملاح والمعادن وقربها من سطح الأرض .

– تتميز الولاية بمناخ ملائم للزراعة صيفاً وشتاء حيث تنتج زراعة التمور والموالح والفواكه بأنواعها كالمانجو والعنب والبرتقال وغيرها لتدني درجات الرطوبة والخضروات كالبطاطس والبصل والمحاصيل الواعدة كزهرة الشمس والذرة الشامية والحبوب بأنواعها وفي الموسم الشتوي تقع الولاية في حدود حزام القمح وتمتاز بتدني درجات الحرارة إلى ما دون الصفر وذلك يؤهلها لاحتلال الصدارة في إنتاج القمح وتحقيق الاكتفاء الغذائي كما تنجح زراعة البقوليات مثل الفول المصري وزراعة الأعلاف بأنواعها كالبرسيم وغيره .

– بيئة الولاية نظيفة وتخلو من التلوث الصناعي وأمراض الحيوانات مما يتيح فرصة طيبة لتربية الحيوان للصادر وزراعة الأعلاف والوفاء بالاستهلاك المحلي.

– توفير الطاقة خاصة الكهرباء وخصوصاً بعد قيام سد مروي والذي يوفر كميات مناسبة من الطاقة الكهربائية تفوق احتياج الولاية كما إن الفرصة متاحة لاستغلال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية لارتفاع درجات الحرارة في الصيف وطاقة الهواء كما يمكن إنتاج الطاقة من غاز الميثانول لتوفير الثمار الرديئة والتي لا تصلح للاستهلاك وتتميز بتدني أسعارها في الولاية .

– وجود المطارات المؤهلة لاستقبال أكبر وأحدث الطائرات في دنقلا، مروي ووجود ميناء وادي حلفا .

–توفر البنيات التحتية من طرق وجسور على امتداد الشريط النيلي حيث يوجد طريق بري يربط بين مدن الولاية والعاصمة ومدن الولاية مع بعضها البعض وكذلك طريق شرقي وغربي يربط الولاية الشمالية مع جمهورية مصر كما يوجد طريق يربط الولاية مع ميناء بورتسودان عبورا بولاية نهر النيل مما يوسع المواعين التصديرية ويفتح الأبواب أمام منتجات الولاية للتصدير الخارجي .

أدت هذه الأسباب التي تميز الولاية عن بقية الولايات في السودان وجعلتها أكثر جاذبية من غيرها للاستثمار في المجالات المختلفة خاصة المجال الزراعي) .مؤشر الخارطة الإستثمارية، 2008م (

جدول (1) المشروعات الاستثمارية المصدقة والأجنبية والمحلية بالولاية في الفترة من-2013 2018م

الأعوام	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعي	107	106	106	92	137	128
الصناعي	22	21	26	16	26	13
الخدمي	56	56	46	56	80	43

المصدر : وزارة الاستثمار والصناعة والسياحة : الولاية الشمالية2018 : م

نلاحظ من الجدول (1) أن حجم الإستثمار في القطاع الزراعي قد فاق حجم الإستثمار في القطاعين الصناعي والخدمي خلال فترة الدراسة2013 م2018-م وذلك لإن الولاية هى ولاية زراعية في المقام الأول تتوفر بها مقومات الإستثمار الزراعي من أراضى زراعية خصبة واسعة ومياه وفيرة ومناخ ملائم وطرق لنقل المنتجات من المزارع للأسواق.

جدول (2) أهم المشاريع الاستثمارية الزراعية المنفذة بالولاية

إسم المشروع	الجنسية	المساحة	الموقع
أمطار للإنتاج الزراعي والحيواني	إماراتي	120,000فدان	الدبة
الراجحي للإنتاج الزراعي والحيواني	سعودي	100,000فدان	الدبة
أم .أو.بي للإنتاج الزراعي والحيواني	سوداني	25,000فدان	دنقلا
أولاد عثمان إدريس الزراعي	سوداني	5,000فدان	القولد
أبو المنذر الزراعي	سوداني	16,000فدان	البرقيق
الشتات للإنتاج الزراعي والحيواني	مصري	60,000فدان	دنقلا

المصدر :وزاره الاستثمار والصناعة والسياحة :الولاية الشمالية2018.م.

نلاحظ من الجدول (2) أن المشاريع المستثمرة بالولاية في القطاع الزراعي تمثل الجنسيات الإماراتية والسعودية والمصرية وبعض المشاريع الإستثمارية المحلية السودانية كما نلاحظ أن الإستثمار الأجنبى أكبر من الإستثمار المحلي مساحةً وأن معظم المشاريع الزراعية الاجنبية تستخدم التقانات الحديثة وتعمل بنظام الري المحوري وتستثمر في زراعة القمح والمحاصيل العلفية) البرسيم (لأجل الصادر.

جدول (3)المشاريع الزراعية الحكومية بالولاية

المحلية	المشروع	المساحة الكلية)فدان(	المساحة المستغلة) فدان(	
			البستنة	محاصيل أخرى
مروي	نوري الحكومي	5000	3500	1500
	القرير الحكومي	2500	2000	500
الدبة	قنتي الحكومي	3000	1000	2000
	الكلد	2700	1000	1700
	الغابة الحكومي	3000	210	850
البرقيق	مشروع البرقيق	7000	3150	3850
الجملة		23200	12800	10400

المصدر :وزارة الزراعة .ادارة المشاريع :الولاية الشمالية2018 م.

نلاحظ من الجدول (3) أن هذه المشاريع هي مشاريع إستثمار حكومي تتبع لحكومة الولاية وتحت إشراف وزاره الزراعة بالولاية وتقوم بزراعة المحاصيل البستانية والمحاصيل الغذائية ومعظمها للإستهلاك المحلي.

جدول (4) حجم رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي:

القطاع	حجم الاستثمار الفعلي بالدولار	حجم الاستثمار من دراسة الجدوى بالدولار
الزراعي	**747333300**	**232242215**
الخدمي	**236000000**	**571221733**
الصناعي	**4800000**	**2812178625**
الجملـة	**1021333300**	–

المصدر :وزارة الاستثمار والصناعة والسياحة :الولاية الشمالية2018 :م

من الجدول (4) نلاحظ أن أكبر رؤوس الأموال يتم استغلالها في القطاع الزراعي مما يؤكد الإقبال الكبير على القطاع الزراعي.

9.3 معوقات الاستثمار الزراعي بالولاية الشمالية

تتوفر في الولاية الموارد الزراعية التي تتمثل في الأراضي التي تقدر مساحتها بأربعة عشر مليون فدان ويمر فيها نهر النيل بطول 650 كلم وتتربع الولاية على الحوض النوبي الذي يتميز بغزارة المياه وتجددها سنويا وكذلك يوجد في الولاية مناخ مناسب لزراعة العديد من المحاصيل خاصة المحصول الاستراتيجي وهو محصول القمح ولكل هذه الموارد غير مستغلة الاستغلال الأمثل

والمزروع في المساحات لا يتعدي 25% نسبه لبعض المعوقات تتمثل في الآتي) .منوفلي، 1990م (

-عدم وجود طرق زراعية تسهل حركة النقل للآليات والمعدات الزراعية وحركة نقل السلع للسوق .

- عدم توفر خدمات الكهرباء بالمشاريع التوسع الزراعي التي تحتاج إلى خطوط ضغط عالي ومتوسط.

-صعوبة الحصول على الأراضي الزراعية لطول فترة الإجراءات وتعدد المنافذ .

-وجود النزاعات للأراضي في بعض المحليات التي يصعب معها استغلال هذه الأراضي.

- حب تملك الأهالي للأرض من اجل التفاخر ولا يتم استغلالها بصوره مثلي .

- التقلبات الاقتصادية في سعر العملة السودانية مقارنة بالدولار .

-عدم توفر المعلومات الكافية التي توضح عمق المياه وحجمها ونوع التربة ونوع المحاصيل التي يتم زراعتها) الدراسات الأولية للمشروعات الزراعية .(

- صعوبة الإجراءات البنكية فيما يخص التمويل والضمانات للحصول علي التمويل الزراعي في الوقت المناسب لبداية الزراعة .

- ضعف التسويق الزراعي للمحاصيل الزراعية المنتجة من المشاريع الزراعية الاستثمارية .

10.3 هنالك معوقات تتعلق بالمستثمرين :

-ضعف المقدرات المالية للمستثمرين مما يؤدي ألي عدم تنفيذ المشروع وفقا للقانون .

-عدم وجود الخبرة الكافية للمستثمرين في مجال الزراعة .

11.3 العوائق الإدارية :هنالك الكثير من المعوقات الإدارية التي تعترض إجراءات الاستثمار الزراعي على سبيل المثال) :تقرير عن مشاكل ومعوقات الإستثمار الأجنبي والمحلي،2016 م(

-بيروقراطية الإدارات الحكومية :غالبا ما يقتضي القانون تعامل المستثمرين مع الجهات الحكومية مباشره للحصول على التراخيص والامتيازات وفي سبيل ذلك يضع أمام الكثير من الصعوبات فقد تطبق البيروقراطية معاييرها الخاصة في الحكم علي المشروعات التي تقبل بها ولم يحدد القانون معايير معينة وهي تفعل ذلك لافتقادها الجهة المؤتمنة على المصلحة العامة وكثير من البيروقراطية تتعامل بمركزية بحته بحيث يتوجب إن تمر مختلف أنواع المشاريع علي شخص واحد أو لجنة واحده يصعب جمع أفرادها إلا لفترات متباعدة .

- المعوقات التشريعية والقانونية حيث إن إتاحة أي مشروع من دولة ما يخضع بالضرورة لقوانين تلك الدولة بالرغم من الامتيازات والاستثناءات التي تمنح لهذا المشروع .

–في إطار القوانين المشجعة للاستثمار بالرغم من ذلك فان الاستثمارات الزراعية وغيرها تخضع لقوانين المحليات مثل الأمر المحلي الذي يفرض رسوم سنوية علي هذه المشاريع والضرائب وغيرها .

/4النقص الشديد أو الافتقار إلي مراكز البحوث الاستشارية والتي يمكن إن تقدم معلومات دقيقة تفيد المستثمرين

.4 الدراسة الميدانية

1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحث باختيار الأفراد العاملين بوزارتي الإستثمار والزراعة ميداناً للدراسة وتم تحديد عينة قصدية من العاملين بها وإستطاع الباحث التوصل لعدد 100 مفردة تم توزيع الإستبانة عليهم وأستلمت منهم بالكامل وخضعت للتحليل الإحصائي

وقُسمت الإستبانة إلي جزأين :جزء متعلق بالبيانات الشخصية) المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمي الوظيفي، سنوات الخبرة، الدورات التدريبية (وجزء آخر متعلق بفرضيات الدراسة، عبر محاورين متضمنة (13) سؤالاً لقياسها.

2.4الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وذلك وصولاً لتحقيق أهدافها:

أ –التكرارات والنسب المئوية وذلك لإستخراج التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية.

ب –المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من أبعاد الدراسة، وقد تم اعتماد المقياس التالي في تحديد الأهمية النسبية كما موضح بالجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (5) الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	1.0– 1.79	1.8– 2.59	2.6– 3.39	3.4– 4.19	4.2– 5
الأهمية النسبية	معدومة	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

المصدر :إعداد الباحث،2019 م ,دنقلا

ج –طريقة الإجراء الإحصائي اختبار(One Sample T Test) ، حيث اعتمدت الباحث لاختبار فرضيات الدراسة علي اختبار (T) لعينة واحدة، وذلك بحساب قيمة (T) بغرض قياس إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات، وتنص قاعدة القرار علي إنه) ترفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضية

البديلة Ha إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (وذلك عند مستوي دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ومستوي ثقة(0.95) (95%) ، قيمة (T) الجدولية عند مستوي دلالة معنوية ($\alpha \leq$ 0.05)هي.(1.9719)

3.4 تحليل البيانات وإختبار الفروض

4.4 البيانات الشخصية للمبحوثين:

جدول رقم (6) البيانات الشخصية لعينة الدراسة

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ثانوي	4	4.0%
	جامعي	77	77.0%
	فوق الجامعي	19	19.0%
	المجموع	100	100%
التخصص العلمي	إقتصاد	19	19.0%
	زراعة	36	36.0%
	آخر	45	45.0%
	المجموع	100	100%
المسمى الوظيفي	مدير	16	16.0%
	نائب مدير	15	15.0%
	رئيس قسم	16	16.0%
	آخر	53	53.0%
	المجموع	100	100%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	20.0%
	5وأقل من 10 سنة	20	20.0%
	10وأقل من 15 سنة	36	36.0%
	15سنة فأكثر	24	24.0%
	المجموع	100	100%
عدد الدورات التدريبية	داخلية	74	74.0%
	داخلية وخارجية	20	20.0%

	لا توجد	6	6.0%
	المجموع	100	100%

المصدر :إعداد الباحث،2019 م، بيانات الدراسة الميدانية ,دنقلا

المؤهل العلمي :واضح من بيانات الجدول إن نسبة 77.0% من المبحوثين مؤهلهم العلمي) جامعي ,(ونسبة 19.0% من المبحوثين مؤهلهم العلمي) فوق الجامعي(، ونسبة 4.0% من المبحوثين مؤهلهم العلمي) ثانوي .(

لاحظ الباحث إن المؤهلات العلمية الجامعية وفوق الجامعية تمثل نسبة 96.0% من المؤهلات الأكاديمية للمبحوثين مما يدل علي إن الذين أجابوا علي أسئلة الإستبانة كانوا علي علم ودراية بأسئلة الإستبانة مما انعكس إيجاباً علي موضوعية الدراسة.

التخصص العلمي :واضح من بيانات الجدول إن نسبة 45.0% من المبحوثين تخصصهم العلمي) آخر وتمثل في؛ علوم إدارية ومالية، علوم قانونية، علوم حاسوب، علوم هندسية، علوم تربوية ,(ونسبة 36.0% من المبحوثين تخصصهم العلمي) زراعة(، ونسبة 19.0% من المبحوثين تخصصهم العلمي) اقتصاد .(يتضح أن الذين أجابوا علي أسئلة الإستبانة لهم علاقة بموضوع الدراسة من خلال تخصصاتهم وهذا يؤدي إلي الحصول علي نتائج منطقية حول موضوع الدراسة.

المسمى الوظيفي :واضح من بيانات الجدول إن نسبة 53.0% من المبحوثين مسمي وظيفتهم) آخر وتمثل في؛ موظف، مهندس زراعي، مفتش زراعي، مفتش تنمية وتخطيط، مفتش استثمار، مفتش إيرادات، مفتش إحصاء، مفتش حاسوب، مفتش أغذية ,(ونسبة 16.0% من المبحوثين مسمي وظيفتهم) مدير، رئيس قسم(، ونسبة 15.0% من المبحوثين مسمي وظيفتهم)نائب مدير.(يتضح أن الذين أجابوا علي أسئلة الإستبانة لهم علاقة بموضوع الدراسة من خلال مسمي وظائفهم وهذا يؤدي إلي الحصول علي نتائج منطقية حول موضوع الدراسة.

سنوات الخبرة :واضح من بيانات الجدول إن نسبة 36.0% من المبحوثين سنوات خبرتهم 10)وأقل من 15 سنة ,(ونسبة 24.0% سنوات خبرتهم 15) سنة فأكثر(، ونسبة 20.0% سنوات خبرتهم) أقل من 5 سنوات، 5 وأقل من 10 سنوات.(

توزعت النسب علي فئات سنوات الخبرة بوزارتي الاستثمار والزراعة بنسب متفاوتة .إذ إن أكثر من ثلث أفراد وحدة المعاينة والتحليل سنوات خبرتهم في الفئة 10) وأقل من 15 سنة (وهي تمثل أعلي النسب وهي فترة التعلم واكتساب الخبرة من خلال الممارسة العملية الفعلية في القطاع العام وكذا تكوين شخصية الفرد في العمل وإثبات الذات وهي أيضاً فئة الخبرة والشباب المتميزة

بالبذل والعطاء والدافعية الكبيرة نحو التقدم في العمل وتحمل المسئولية مما ينعكس إيجاباً علي موضوع هذه الدراسة.

الدورات التدريبية :واضح من بيانات الجدول إن نسبة 74.0% من المبحوثين تلقوا تدريباً)داخلياً(، ونسبة 20.0% من المبحوثين تلقوا تدريباً) داخلياً وخارجياً(، ونسبة 6.0% من المبحوثين لم يتلقوا أي تدريب.

لاحظ الباحث إن نسبة الذين تلقوا دورات تدريبية تمثل نسبة 94.0% من المبحوثين مما يدل علي اهتمام العاملين بوزارتي الاستثمار والزراعة بالتدريب.

5.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

6.4 التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين عن الفرضية الأولي

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي الأهمية للاستثمار بالولاية الشمالية

الاستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الأهمية	الترتيب
.1الاستثمارات الزراعية في الولاية الشمالية ناجحة	3.89	.9200	مرتفع	1
.2الاستثمارات الزراعية في الولاية الشمالية ذات مردود اقتصادي	3.46	1.058	مرتفع	6
.3هنالك استثمار في المحاصيل الإستراتيجية بالولاية الشمالية	3.69	.9500	مرتفع	3
.4الاستثمار الزراعي ساعد علي جذب رؤوس الأموال الأجنبية للولاية الشمالية	3.75	.9570	مرتفع	2
.5الاستثمارات الزراعية تُساهم في الصناعات التحويلية	3.47	.9260	مرتفع	5
.6تُساهم الاستثمارات في الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية	3.42	1.056	مرتفع	7
.7الاستثمار الزراعي ساهم في تشغيل العمالة بالولاية الشمالية	3.58	.9760	مرتفع	4
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور	3.61	.5590	مرتفع	

المصدر :إعداد الباحث2019 م، بيانات الدراسة الميدانية ,دنقلا

وضح الجدول رقم (7) إجابات أفراد وحدة المعاينة والتحليل عن العبارات المتعلقة بمحور الاستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور بين (3.89 – 3.42) بمتوسط حسابي عام مقداره (3.61) علي مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلي المتوسط المرتفع للاستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية .إذ جاءت عبارة)الاستثمارات الزراعية في الولاية الشمالية ناجحة (في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وهو أعلي من المتوسط الحسابي العام (3.61) وانحراف معياري(0.920) ، وحلت عبارة)الاستثمار الزراعي ساعد علي جذب رؤوس الأموال الأجنبية للولاية الشمالية (في المرتبة الثانية، فيما حصلت عبارة) تُساهم الاستثمارات في الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية (علي المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.42) وهو أدني من المتوسط الحسابي العام (3.61) وانحراف معياري .(1.056)

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات وحدة المعاينة والتحليل حول محور الاستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة المعاينة والتحليل حول الاستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية بانحراف معياري عام مقداره .(0.559) وبشكل عام يتبين إن مستوي أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية من وجهة نظر وحدة المعاينة والتحليل كان مرتفعاً.

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي الأهمية للإمكانيات والميزات الاستثمارية بالولاية الشمالية

الإمكانيات والميزات الاستثمارية بالولاية الشمالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الأهمية	الترتيب
.1يوجد استخدام للآلات الزراعية في العمليات الزراعية بالولاية الشمالية	4.18	.6090	مرتفع	1
.2يتم استخدام الطاقة الكهربائية في المشاريع الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية	3.95	.8210	مرتفع	2
.3البنيات التحتية مشجعة للاستثمار الزراعي بالولاية الشمالية	3.21	1.166	متوسط	6
.4يتم الحصول علي الأراضي الاستثمارية الزراعية بسعر تشجيعي	3.81	1.032	مرتفع	3

.5توجد ميزات ضريبية وجمركية محفزة للاستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية	3.62	1.080	مرتفع	4
.6هنالك سهولة في إجراءات الحصول علي ترخيص للاستثمار في القطاع الزراعي بالولاية الشمالية	3.34	1.174	متوسط	5
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور	3.69	.5970	مرتفع	

المصدر :إعداد الباحث2019 م، بيانات الدراسة الميدانية ,دنقلا

وضح الجدول رقم (8) إجابات أفراد وحدة المعاينة والتحليل عن العبارات المتعلقة بمحور الإمكانيات والميزات الاستثمارية بالولاية الشمالية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور بين (4.18 – 3.21) بمتوسط حسابي عام مقداره (3.69) علي مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلي المتوسط المرتفع لتوفر الإمكانيات والميزات الاستثمارية بالولاية الشمالية .إذ جاءت عبارة) يوجد استخدام للآلات الزراعية في العمليات الزراعية بالولاية الشمالية (في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وهو أعلي من المتوسط الحسابي العام (3.69) وانحراف معياري (0.609)، وحلت عبارة) يتم استخدام الطاقة الكهربائية في المشاريع الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية (في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وهو أعلي من المتوسط الحسابي العام (3.69)وانحراف معياري(0.821) ، فيما حصلت عبارة) البنيات التحتية مشجعة للاستثمار الزراعي بالولاية الشمالية (علي المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.21) وهو أدني من المتوسط الحسابي العام (3.69) وانحراف معياري .(1.166)

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات وحدة المعاينة والتحليل حول محور الإمكانيات والميزات الاستثمارية بالولاية الشمالية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة المعاينة والتحليل حول توفر الإمكانيات والميزات الاستثمارية بالولاية الشمالية ومساهمتها في تنمية اقتصاد الولاية بانحراف معياري عام مقداره .(0.597) وبشكل عام يتبين إن درجة مساهمة توفر الإمكانيات والميزات الاستثمارية بالولاية الشمالية ومساهمتها في تنمية اقتصاد الولاية من وجهة نظر وحدة المعاينة والتحليل كان مرتفعاً.

7.4اختبار(One Sample T – Test) ،) اختبار (T) لعينة واحدة (لمحاور الدراسة:

تم استخدام الاختبار(One Sample T – Test) ، اختبار (T) لعينة واحدة (لاختبار فرضيات الدراسة في وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية بالولاية الشمالية كما يلي:

:Ha_1يساهم الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية:

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة للتحقق من مساهمة الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية، في وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية بالولاية الشمالية عند مستوي معنوية .($\alpha \leq 0.05$) يقوم هذا الاختبار علي الصيغة التالية للفرضية العدمية (Ho_1) والفرضية البديلة:(Ha_1)

:Ho_1لا يساهم الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية.

:Ha_1يساهم الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية.

إن نتائج ومؤشرات اختبار T لعينة واحدة للتحقق من مساهمة الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية، موضحة بالجدول التالي، كما يلي:

جدول رقم (9) نتائج اختبار T للتحقق من مساهمة الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية

البيـان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوي الدلالة
يساهم الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية	3.61	.5590	10.889	1.9719	99	0.000*

المصدر :إعداد الباحث2019 م، بيانات الدراسة الميدانية ,دنقلا

*تكون نتيجة الاختبار دالة إحصائياً عند مستوي دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) فأقل

يوضح الجدول رقم (9) نتيجة العلاقة) يساهم الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية .(حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، إن الاستثمار في القطاع الزراعي يُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (10.889)وهي دالة عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية

.(1.9719)وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص علي) :يساهم الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية.(

إن تنمية النشاط الزراعي بحاجة إلي تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل الزراعي .لأن القطاع الزراعي قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة .لذلك فإن أي تخطيط للتنمية الزراعية يجب إن يهدف إلي وضع برامج للاستثمار الزراعي من أجل استخدام الأراضي والمشاريع الزراعية، ثم تطويرها لتكون جواذب للاستثمار الزراعي وتحديد وإيجاد البنية التحتية المشجعة للاستثمار وتسهيل عمل المستثمرين من خلال تخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية علي الأجهزة والمعدات والوسائل اللازمة لتأسيس وقيام المشاريع الزراعية والصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع الزراعي لتكون رافد وذراع قوي للتنمية الاقتصادية المنشودة بالولاية الشمالية.

:Ha_2توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية ساهم في تنمية اقتصاد الولاية:

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة للتحقق من مساهمة توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية في تنمية اقتصاد الولاية، في وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية بالولاية الشمالية عند مستوي معنوية .($\alpha \leq 0.05$) يقوم هذا الاختبار علي الصيغة التالية للفرضية العدمية (Ho_2) والفرضية البديلة:(Ha_2)

:Ho_2توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية لا يُساهم في تنمية اقتصاد الولاية.

:Ha_2توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية يُساهم في تنمية اقتصاد الولاية.

إن نتائج ومؤشرات اختبار T لعينة واحدة للتحقق من مساهمة توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية في تنمية اقتصاد الولاية، موضحة بالجدول التالي، كما يلي:

جدول رقم (10) نتائج اختبار T للتحقق من مساهمة توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية في تنمية اقتصاد الولاية

البيـان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوي الدلالة
توفير الإمكانيات	3.69	.5970	11.476	1.9719	99	0.000*

والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية ساهم في تنمية اقتصاد الولاية						

المصدر :إعداد الباحث2019 م، بيانات الدراسة الميدانية ,دنقلا

*تكون نتيجة الاختبار دالة إحصائياً عند مستوي دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) فأقل

يوضح الجدول رقم (10) نتيجة العلاقة) توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية ساهم في تنمية اقتصاد الولاية .(حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، إن توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية ساهم في تنمية اقتصاد الولاية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (11.476) وهي دالة عند مستوي معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية .(1.9719) وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص علي) :توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية الزراعية بالولاية الشمالية ساهم في تنمية اقتصاد الولاية.(

إن توفير الإمكانيات والميزات الاستثمارية تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها ومنها:

.1تدريب الكادر البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع الزراعي حتي تتمكن المشاريع الزراعية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

.2توفير خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات والنقل بأنواعه؛ البري والبحري والجوي.

.3دعم الدولة للقطاع الزراعي، عبر معاونة القطاع الخاص في التسويق لإمكانيات القطاع الزراعي.

.4الارتقاء بمستوي الوعي الفكري والثقافي لسكان مناطق المشروعات وكيفية التعامل مع المستثمرين.

.5الخاتمة

1.5 النتائـج:

من خلال تحليل دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن خلال الدراسة التطبيقية والدراسة الميدانية واختبار الفرضيات استخلصت الباحث النتائج التالية:

– الاستثمارات الزراعية بالولاية الشمالية ناجحة وهي ذات مردود اقتصادي.

–هنالك استثمار في المحاصيل الإستراتيجية بالولاية .

– الاستثمار الزراعي ساهم في جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية بالولاية خاصة الاستثمارات السعودية مثل مشروع الراجحي للإنتاج الزراعي والحيواني ومشروع ألبان الصافي ومشروع حائل للتنمية الزراعية والاستثمارات الإماراتية مثل مشروع أمطار للإنتاج الزراعي والحيواني.

–التصنيع الزراعي ساهم في التنمية الاقتصادية بالولاية .

– الاستثمار في القطاع الزراعي ساهم في تشغيل العمالة بالولاية .

–تم ادخال الآلات الزراعية الحديثة في المشروعات الزراعية بالولاية .

– معظم المشاريع الاستثمارية الزراعية تستخدم الطاقة الكهربائية .

– البنيات التحتية مشجعة ويتم الحصول على الأراضي الاستثمارية الزراعية بسعر تشجيعي .

– توجد ميزات ضريبية وجمركية محفزه للاستثمار في القطاع الزراعي .

–هنالك تضارب في القوانين والسلطات في الولاية الشمالية .

– عدم وجود ميزانية موجهة لتنمية القطاع الزراعي بالولاية .

– يوجد ضعف في تقديم خدمات الارشاد الزراعي

– يوجد مسح ميداني للأراضي الزراعية الاستثمارية بالولاية .

–الترويج للاستثمار وخاصة الاستثمار الزراعي غير فعال مما يؤدي الي عدم استغلال الأراضي الاستثمارية خاصة الزراعية .

–الموارد غير مستغلة الاستغلال الأمثل

2.5 اهم التوصيات:

–العمل علي زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي بالولاية الشمالية .

–الاهتمام بالتصنيع الزراعي وذلك للدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– منح مزيد من الميزات الضريبية والجمركية للمشاريع الزراعية بالولاية .

– على القائمين علي امر الاستثمار بالولاية إزالة كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمار في القطاع الزراعي) تضارب القوانين والسلطات .(

–ضرورة إيجاد ميزانية موجهة لتنمية القطاع الزراعي بالولاية الشمالية حيث نجد ان معظم المشاريع الزراعية الحكومية نهاية العام الحالي ان المصروفات تساوي الإيرادات وانه لا يوجد عائد مالي من هذه المشاريع رغم الاستقلال الكامل للأراضي الزراعية فيها

–الاهتمام بخدمات الارشاد الزراعي .

–تفعيل دور الاعلام واستخدام التقنيات الحديثة للترويج للقطاع الزراعي.

3.5قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية:

– منصورالأنصاري، جمال الدين محمد بن مكرم.(د.س). لسان العرب – الجزء الخامس، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د ت، ص176

–مشهور،أميره عبد اللطيف.(د.س). الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مطبعه مدبولي، دت – ص 45–44

–عوض، مروان.(1988). العملات الأجنبية والاستثمار والتمويل. عمان: معهد الدراسات .ص211

– حسين، جليلة حسن، الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، دت، ص103

– صيام، احمد ذكريا.(1997). مبادئ الاستثمار –الطبعة الأولي. عمان: دار المناهج للنشر ، ص19

–عبد الغفار،حنفي.(1992). الحالة المالية المعاصرة– الطبعة الأولي، الإسكندرية: ديوان المطبوعات الجامعية،ص223

–أحمد، آدم مهدي.(1999). الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر، 1999م، ص7

–منوفلي، عباس حسن.(1990). الاستثمار في السودان. الرياض: المديرية العامة للمطبوعات ص .207

الرسائل الجامعية

– كرار، عبد العزيز علي.(2004) . دور الاستثمار في التنمية في السودان. دراسة حاله ولاية سنار، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النيلين: كلية التجارة والدراسات الاقتصادية.

– سليمان، مي موسي.(2008) . دالة الاستثمار علي النمو الاقتصادي في السودان. جامعة النيلين رسالة لنيل درجة الدكتوراه غير منشورة.

– عبد المكر، ميرفت عبدالرازق.(2012). معوقات الاستثمار المحلي المباشر في الولاية الشمالية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دنقلا: كلية الدراسات العليا.

التقارير

– تقارير وزارة الاستثمار والصناعة والسياحة، الولاية الشمالية،2018 م

–تقارير وزارة الزراعة، ادارة المشاريع، الولاية الشمالية،2018 م.

–تقرير مشاكل ومعوقات الاستثمار الأجنبي والمحلي، وزارة الاستثمار والصناعة والسياحة، الولاية الشمالية، 2016 م، ص13

– مؤشرات الخارطة الاستثمارية، الدار الإستشارية بالولاية الشمالية،2008 م ص277